

Distr.: General
5 January 2018
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثانية والستون

١٢-٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين“: تعميم مراعاة
المنظور الجنساني، وأحوال المرأة، ومسائل برنامجية

حالة المرأة الفلسطينية والمساعدة المقدمة إليها

تقرير الأمين العام**

موجز

يُقدم هذا التقرير وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠/٢٠١٧، وهو يسلط الضوء على حالة المرأة الفلسطينية خلال الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ويعرض لمحة عامة عن المساعدة التي قدمتها كيانات منظومة الأمم المتحدة في مجالات التعليم والتدريب، والصحة، والتمكين الاقتصادي وسبل الكسب، وسيادة القانون والعنف ضد المرأة، والسلطة وصنع القرار، والتطوير المؤسسي. ويُجتمعت التقرير بتوصيات مقدّمة إلى لجنة وضع المرأة لكي تنظر فيها.

* E/CN.6/2018/1

** تأخر تقديم هذا التقرير حتى يتسنى استكمال المشاورات بين جميع المكاتب المعنية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

250118 220118 18-00217 (A)



أولا - مقدمة

١ - أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٠/٢٠١٧ المتعلق بحالة المرأة الفلسطينية والمساعدة المقدمة إليها عن قلقه البالغ من الحالة الخطيرة التي تعيشها المرأة الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة نتيجة الآثار الوخيمة الناجمة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وجميع مظاهره. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يبقي الحالة قيد الاستعراض وأن يساعد المرأة الفلسطينية بجميع الوسائل المتاحة، بما فيها تلك التي عرضها الأمين العام في تقريره السابق عن حالة المرأة الفلسطينية والمساعدة المقدمة إليها (E/CN.6/2017/6)، وأن يقدم إلى لجنة وضع المرأة في دورتها الثانية والستين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار. ويغطي هذا التقرير الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ويستعرض حالة المرأة الفلسطينية استناداً إلى المعلومات المقدمة من كيانات الأمم المتحدة العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٢ - ويستند هذا التقرير إلى الإسهامات والمعلومات التي قدمتها كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة إلى المرأة الفلسطينية، ما لم يُشَرَّ إلى خلاف ذلك. وهو يتضمن إسهامات من الكيانات التالية التابعة للأمم المتحدة: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. وفي التقرير أيضاً معلومات قدمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). ويستند التقرير إلى التقارير السنوية السابقة المقدمة في هذا الموضوع نفسه ويُعتبر مكملاً لتقارير أخرى عن الظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني (انظر A/72/87-E/2017/67 و A/72/368-S/2017/741 و A/72/90-E/2017/71 و A/72/13).

ثانياً - حالة المرأة الفلسطينية

٣ - يسلط هذا الفرع الضوء على بعض التطورات السياسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فالحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية المتقلبة الموصوفة أدناه لها أثر عميق على جميع الفلسطينيين. ومن الضروري تحليل الجوانب الجنسانية للحالة وفهمها لضمان الفعالية في الاستجابة للاحتياجات الأمنية والإنمائية والإنسانية. وعلى النحو الوارد بمزيد من التفصيل في الفرع الثالث أدناه، فإن آثار الأزمة على الحياة اليومية للنساء والشابات والفتيات وعلى مستقبلهن آثار فادحة ويزيد من فداحتها التمييز السائد في القانون وفي الواقع.

٤ - لقد واصل المجتمع الدولي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جهوده الرامية إلى الحفاظ على ما يجعل حل الدولتين ممكناً، وإلى تهيئة بيئة مواتية لإجراء مفاوضات الوضع النهائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ففي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اتخذ مجلس الأمن قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وأكد

فيه من جديد أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية، ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي، ويظل عقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين. وكرر المجلس الإعراب عن الشواغل بشأن استمرار بناء المستوطنات وتوسيعها، وأعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال التهريب، وأعمال الاستفزاز والتدمير. وأكد المجلس أيضا أنه لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق منها بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات.

٥ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أعاد المشاركون من ٧٠ بلدا في مؤتمر استضافته فرنسا تأكيد تمسكهم بحل الدولتين القائم على التفاوض باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق حل عادل ودائم وشامل للنزاع وإحلال السلام الدائم (انظر S/2017/50). وأعرب المشاركون عن استعدادهم للمساهمة في الترتيبات الرامية إلى ضمان استدامة اتفاق للسلام يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعلى النحو المفصل في تقرير الأمين العام عن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية (A/72/368-S/2017/741)، بذل الاتحاد الروسي، والقادة العرب في إطار مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، والولايات المتحدة الأمريكية جهودا من أجل استئناف المفاوضات وإحراز تقدم على درب السلام. وللمرة الأولى في عام ٢٠١٧، اجتمعت اللجنة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط في القدس في ١٣ تموز/يوليه على مستوى المبعوثين، لمناقشة الجهود الرامية إلى النهوض بعملية السلام في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تدهور الحالة الإنسانية في غزة. وتوصلت الأطراف إلى اتفاقات وتفاهات محدودة تشمل الكهرباء والمياه والاتصالات والخدمات البريدية.

٦ - وشهدت الأنشطة الاستيطانية اتجاهها تصاعديا وظلت معدلات عمليات هدم المباني المملوكة للفلسطينيين مرتفعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٦ شباط/فبراير ٢٠١٧، في أعقاب الأمر الصادر عن محكمة العدل العليا الإسرائيلية بشأن إجلاء وهدم بؤرة أمونا الاستيطانية غير القانونية، اعتمد الكنيست "مشروع قانون التسوية" الذي يميز نزع الأراضي الفلسطينية التي تدخل ضمن الملكية الخاصة في الضفة الغربية^(١). وقد اعتمد القانون رغم اعتراضات المدعي العام الإسرائيلي الذي احتج بأنه غير دستوري وينتهك القانون الدولي (انظر A/72/87-E/2017/67 الفقرة ٧). ومنذ بداية الفترة المشمولة بهذا التقرير، طُرحت خطط تتعلق بأكثر من ١٢ ٠٠٠ وحدة سكنية في المنطقة جيم وفي القدس الشرقية أو تمت الموافقة عليها أو قُدمت عطاءات تنافسية بشأنها، ويزيد ذلك العدد عن ضعف مجموع ما سُجل خلال عام ٢٠١٦. وتهدف إحدى هذه الخطط إلى إنشاء مستوطنة جديدة في قلب الضفة الغربية، الأمر الذي سيزيد من عرقلة إمكانية إنشاء دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً في أي اتفاق مستقبلي للسلام. وتنظر محكمة العدل العليا الإسرائيلية حالياً في عدة طعون ضد القانون، وقد أُوقف تنفيذه إلى حين بت المحكمة في قانونيته.

٧ - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا باشتباكات متكررة بين قوات الأمن الإسرائيلية والمتظاهرين الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ففي نيسان/أبريل وأيار/مايو، تصاعدت الاحتجاجات الداعمة لإضراب عن الطعام للفلسطينيين المحتجزين في إسرائيل، وفي تموز/يوليه،

(١) بعد توقيع اتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٣ والاتفاقات المؤقتة لعام ١٩٩٥ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، تم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق: المنطقة أ لف والمنطقة ب والمنطقة جيم. وقوّضت إسرائيل مسؤوليات واسعة إلى السلطة الفلسطينية في المنطقتين أ لف وباء. أما المنطقة جيم فظلت تحت السلطة الكاملة لإسرائيل.

أدت أحداث داخل المسجد الأقصى وفي محيطه في البلدة القديمة بالقدس إلى اضطرابات واسعة النطاق في القدس الشرقية وفي أماكن أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة دامت عدة أسابيع. وفي أعقاب هجوم دام أودى بحياة فردين من الشرطة الإسرائيلية في أحد مداخل المسجد الأقصى في ١٤ تموز/يوليه، تصاعدت حدة التوترات في محيط الحرم الشريف والقدس الشرقية بسرعة حيث رفض الفلسطينيون والسلطات الدينية للمسلمين التدابير الإسرائيلية المتخذة رداً على الهجوم؛ ورفض المصلون الفلسطينيون دخول المجمع. وأسفرت الاشتباكات بين المتظاهرين والشرطة بعد صلاة الجمعة في ٢١ تموز/يوليه عن مقتل ثلاثة فلسطينيين. وفي وقت لاحق من تلك الليلة، دخل رجل فلسطيني منزلاً في مستوطنة حلميش الإسرائيلية وقتل طعناً ثلاثة أفراد من أسرة إسرائيلية قبل إطلاق النار عليه واحتجازه. وفي ذروة الاضطرابات، أعلن رئيس دولة فلسطين، محمود عباس، وفقاً لجميع الاتصالات مع السلطات الإسرائيلية، بما في ذلك ما كان لأغراض التنسيق الأمني. وفي أعقاب جهود الوساطة الإقليمية والدولية، أوقفت إسرائيل جميع التدابير الأمنية وأزلت المعدات التي كانت قد وضعتها على مداخل المسجد الأقصى، وبحلول ٢٨ تموز/يوليه كان الزعماء الدينيون المسلمون في القدس الشرقية قد دعوا المصلين إلى استئناف الصلوات داخل المجمع، الأمر الذي أدى إلى تخفيف التوترات. وقد استؤنفت الاتصالات والتنسيق الأمني بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية منذ ذلك الوقت.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الانقسام السياسي الفلسطيني المستمر يعمق الهوة بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، وكان عائقاً أمام الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل متفاوض بشأنه للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وأدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً للفلسطينيين الذين يعيشون في غزة والضفة الغربية. وكان من تداعيات هذا الانقسام السياسي أن الفلسطينيين في غزة لم يتمكنوا من المشاركة في الانتخابات البلدية. واقتصرت الانتخابات التي أجريت في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٧ على الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية). وفي غزة، وفي أعقاب انتخاب حماس قياداً جديدة وتشكيلها "لجنة إدارية" في آذار/مارس ٢٠١٧ لإدارة الشؤون الحكومية في غزة، اتخذت السلطة الفلسطينية عدداً من التدابير لوقف الدعم لسلطات الأمر الواقع في غزة. ومن هذه التدابير تخفيضات للمرتبات والبدلات وتعويضات السجناء السابقين والإمدادات من الكهرباء، فضلاً عن حمل موظفي السلطة الفلسطينية في قطاع غزة على التقاعد المبكر. وقامت حماس، من جانبها، باعتقال أعضاء من فتح، وحظرت قيام فتح بأنشطة سياسية عامة ومنعت كبار المسؤولين من فتح من مغادرة غزة. وعينت حماس أيضاً موظفين قضائيين محليين وأعدمت ستة أشخاص يُزعم أنهم كانوا عملاء لإسرائيل دون طلب الموافقة من الرئيس عباس، وفقاً لما يقتضيه القانون الفلسطيني. وقد دأبت السلطة الفلسطينية على تقديم ثلاثة مطالب إلى حماس لحل الأزمة الحالية، هي: حل اللجنة الإدارية؛ والسماح لحكومة الوفاق الوطني، بقيادة رئيس الوزراء رامي الحمد الله، بمزاولة أعمالها في غزة؛ وإجراء انتخابات عامة. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ونتيجةً لجهود وساطة بذلتها مصر، وافقت حماس على هذه المطالب، الأمر الذي يحمي الآمال في إنهاء الانقسام الفلسطيني.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تفاقمت الحالة الإنسانية في غزة بسبب عدة عوامل، منها استمرار تبعات الأعمال القتالية التي وقعت في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤، وإغلاق غزة، والانقسام الفلسطيني الداخلي، وما لأزمة الكهرباء التي طال أمدها من أثر سلبي في حياة مليوني شخص في غزة. فإن تبعات الأعمال العدائية التي وقعت في عام ٢٠١٤ لا تزال تطبع السياق السياسي

والاجتماعي والإنساني الحالي، وبعد مرور ثلاث سنوات، لا يزال ما يقدر بـ ٢٥ ٥٠٠ من الأشخاص مشردين داخليا. وفي منتصف نيسان/أبريل ٢٠١٧، أُجبرت محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة، والتي كانت توفر نحو ثلث استهلاك غزة من الكهرباء، على التوقف عن العمل بعد إخفاق السلطة الفلسطينية وحماس في حل خلاف على دفع الضرائب على الوقود. وفي أيار/مايو، قُلِّصت إمدادات الكهرباء بنسبة ٣٠ في المائة بعد أن أبلغت السلطة الفلسطينية شركة الكهرباء الإسرائيلية بأنها لن تدفع بعد ذلك كامل رسوم الطاقة الكهربائية التي تزوّد بها غزة عن طريق إسرائيل. ونتيجة لذلك، تتلقى غزة ٤ إلى ٦ ساعات فقط من الكهرباء يوميا، أي يتراجع عما كان يتراوح بين ٨ و ١٢ ساعة قبل نيسان/أبريل، وهذا أمر له تأثير خطير بوجه خاص في تقديم الخدمات الأساسية من الصحة والمياه والصرف الصحي^(٢). وترتب على نقص الطاقة الكهربائية أيضا أثر شديد في معالجة مياه المجاري. وتتسبب مياه المجاري غير المعالجة التي تُلقى في البحر في تلوث الشريط الساحلي، وهي تشكل كارثة بيئية تستفحل. ولما كانت النساء والفتيات هن من يتحمل غالبية المسؤوليات المنزلية في المجتمع الفلسطيني، فعليهن يقع الجزء الأوفر من أضرار الأزمة الكهربائية الحالية.

ثالثا - المساعدة المقدمة للمرأة الفلسطينية

١٠ - يعطي هذا الفرع لمحة إضافية عن الأبعاد الجنسانية لحالة المرأة الفلسطينية، ويقدم تفاصيل عن جهود الأمم المتحدة في الاستجابة للتحديات الإنسانية المعقدة وتقديم المساعدة في خضمها. ويقدم معلومات مستكملة عن المساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع حكومة دولة فلسطين والجهات المانحة والمجتمع المدني، لتلبية الاحتياجات والأولويات الخاصة بالنساء والشابات والفتيات في المجالات التالية: التعليم والتدريب، والصحة، والتمكين الاقتصادي وأسباب المعيشة، وسيادة القانون والعنف ضد المرأة، والسلطة وصنع القرار، والتطوير المؤسسي. ولا يزال السياق المتقلب ومحدودية التمويل يطرحان تحديات على الصعيد التشغيلي تواجه تقديم المساعدة ويؤثران في استدامة التقدم المحرز.

١١ - وترد الأولويات الحالية في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للشعب الفلسطيني في مجموعة من الوثائق الأساسية، بما في ذلك إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لدولة فلسطين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ الذي يتماشى مع خطة السياسات الوطنية الفلسطينية (٢٠١٧-٢٠٢٢)، والاستراتيجية الجنسانية الوطنية الشاملة لعدة قطاعات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، وخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧ التي تحدد الاحتياجات الإنسانية وأوجه الاستجابة لها. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت دوائر العمل الإنساني نداء طارئا للتصدي للحالة الإنسانية المتدهورة في غزة.

ألف - التعليم والتدريب

١٢ - لا يزال الشباب والشابات والفتيات يواجهون تحديات متميزة ومختلفة حسب نوع الجنس في الحصول على فرص التعليم في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. فانعدام الأمن في الأماكن العامة وفي الطرق المؤدية إلى المدارس بالنسبة إلى الشابات والفتيات، ومخاطر الدخول في مواجهات واشتباكات مع قوات الأمن أو في مظاهرات بالنسبة إلى الشباب والفتيات، والأعراف الاجتماعية والثقافية

(٢) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Gaza crisis: urgent funding appeal 2017"، تموز/يوليه ٢٠١٧. متاح على الرابط التالي:

<https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/2017-gaza-crisis-urgent-funding-appeal>

داخل الأسر والمجتمعات المحلية، كل ذلك لا يزال له تأثير سلبي على الشباب والأطفال، بل يجرمهم ذلك أحيانا من فرص متابعة التعليم ضمن ظروف آمنة وميسرة. وغالبا ما تكون حظوظ الشابات والفتيات محدودة في الاستفادة من الفرص التعليمية التي تُتاح للشباب والفتيان أو تُوفر لهم على سبيل الأولوية. وكثيرا ما يبقى العديد من الشابات والفتيات حبيسات المنزل بسبب انعدام الأماكن العامة الآمنة، وكذلك بسبب الأعراف الاجتماعية والثقافية.

١٣ - ولا تزال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في مستويات مروعة. فحسبما أفادت اليونيسيف، تم في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ توقيف ما عدده ١٠٧ ٤ حوادث، تضرر منها ٣٩ ٧٦٢ طفلا. ومن هذه الحوادث مقتل ١٩ طفلا فلسطينيا (٣ فتيات و ١٦ فتى) وإصابة ٥٧٠ طفلا (٣٢ فتاة و ٥٣٠ فتى من الفلسطينيين، وفتاة واحدة و ٧ فتيان من الإسرائيليين). وبالإضافة إلى ذلك، وُثقت ٢٨٣ حادثة لها صلة بمتابعة التعليم. ووفقا لأحدث البيانات الواردة من مصلحة السجون الإسرائيلية بشأن الأطفال الموجودين في الاحتجاز العسكري، كان هناك ما مجموعه ٣١٨ طفلا (من بينهم ١٠ فتيات) رهن الاحتجاز في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٧. ولا يزال الأطفال يتعرضون للاحتجاز في جميع أنحاء الضفة الغربية والقدس الشرقية بسبب مخالفات ذات صلة بالأمن ومن خلال الاحتجاز الإداري (انظر [A/72/361-S/2017/821](#)).

١٤ - واصلت كيانات الأمم المتحدة تنفيذ مجموعة من المبادرات الرامية إلى تعزيز استفادة النساء والشابات والفتيات من فرص التعليم والتدريب وإلى تحسين البيئات التعليمية. فخلال السنة الدراسية ٢٠١٦/٢٠١٧، قامت الأونروا بتشغيل ٩٦ مدرسة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، و ٢٦٧ مدرسة في غزة، تستقبل أكثر من ٣١٠ ٠٠٠ طالب، نصف عددهم (٤٩,٩ في المائة) من الإناث. وإضافة إلى التعليم الأساسي، واصلت الأونروا تقديم التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت ٥٧٨ فتاة في غزة (٦,٣٣ في المائة من مجموع الطلاب) و ٥٨٧ فتاة في الضفة الغربية (٥٨ في المائة من مجموع الطلاب) في هذا التدريب. وقدمت اليونيسكو التدريب لـ ٣ ٦٤٦ طالبة لتحسين مهارتهن الإدارية واللغوية والحياتية والبحثية عن طريق عشر مكاتب مجتمعية أنشأتها الوكالة في الضفة الغربية وغزة. وُقِّدت حملة مناصرة الحق في الحصول على التعليم العالي في أربع من تلك المكاتب المجتمعية، وتناولت هذه الحملة حق المرأة في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

١٥ - ودعمت الأونروا أيضا، من خلال برامجها للتعليم والصحة العقلية المجتمعية، المعلمين والمرشدين التربويين، كما دعمت الطلاب وأسرهم، وذلك لتقديم المشورة والتصدي لحالات التمييز القائم على نوع الجنس والأسباب الكامنة وراء معدلات الانقطاع عن الدراسة. ولمعالجة محدودية الأماكن العامة الآمنة المتاحة للمراهقين والشباب، نظمت اليونيسيف لفائدة المراهقين المستضعفين أنشطة لبناء قدراتهم المتعلقة بالمهارات الحياتية الأساسية من خلال برامجها الخاصة بتنظيم المشاريع والمشاركة في الحياة المدنية. وطبق الشبان المهارات المكتسبة من تلك المبادرات التي يقودها الشباب أنفسهم، الأمر الذي أتاح لهم التعبير عن القضايا التي تشغلهم والاضطلاع بدور نشط في مجتمعاتهم المحلية، باعتبارهم فاعلين في إحداث التغيير الإيجابي. وبدأ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا تنفيذ برنامج مشترك لدعم الدور القيادي للنساء والشباب في مرحلة الإنعاش بعد انتهاء النزاع عن طريق استخدام التكنولوجيات الرقمية لإقامة أماكن عامة آمنة وميسرة ومراعية للاعتبارات الجنسانية في غزة.

١٦ - وفي الضفة الغربية، واصلت اليونيسيف وشركاؤها تلبية الحاجة الماسة إلى تأمين السلامة في الأماكن العامة عن طريق توفير الحماية لأطفال المدارس في طريقهم من المدارس وإليها في المواقع التي يوجد فيها العسكريون والمستوطنون الإسرائيليون. واستفاد من هذا البرنامج حوالي ٨٠٠٠ من الأطفال (٤٣,٧٥ في المائة من الفتيات) و ٤٠٠ من المعلمين (٧٥ في المائة منهم نساء). وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال برنامجه لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، تقديم الدعم التعليمي للفتيات في المنطقة جيم من الضفة الغربية عن طريق توفير خدمات المختبرات العلمية والحاسوبية المتنقلة في المناطق النائية، وقد استفادت من العملية ٤٠٠ فتاة. واستفاد ما مجموعه ٢٢٠ فتاة من تركيب نظام للطاقة الشمسية لتزويد المدارس بالطاقة النظيفة والتخفيف من عبء بعض التكاليف التشغيلية التي تتحملها المدارس.

باء - الصحة

١٧ - للنساء والفتيات الحق في الصحة والحق في الحصول على خدمات رعاية صحية غير تمييزية لا تكون سهلة المنال وميسورة التكلفة فحسب، بل جيدة النوعية أيضاً. ولا تزال صعوبات كبيرة تعترض توفير خدمات الرعاية الصحية وإمكانية الحصول عليها في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي يبقى العديد من الفلسطينيين محرومين من تلك الحقوق. وتواجه المرأة الفلسطينية عوائق كبيرة ومختلفة في الحصول على الرعاية الصحية الكافية. فالوصول على الرعاية يمكن في كثير من الأحيان أن يترتب أعباء مالية تخرج عن نطاق السيطرة، بما في ذلك تكاليف السفر والتكاليف المباشرة للرعاية والتكاليف المرتبطة برعاية الأطفال وفقدان الدخل، عندما تحتاج النساء إلى السفر إلى مرافق بعيدة عن منازلهن.

١٨ - ولا يزال نظام الصحة العامة في غزة يتحمل أكثر من طاقته من جراء الطلب المتزايد عليه باستمرار والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي والافتقار إلى الموارد المالية والطبية بسبب إغلاق المرافق والانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي. ويزداد عجز اللاجئين الفلسطينيين، الذين يشكلون حوالي ٧٠ في المائة من سكان غزة، عن دفع الرسوم في المرافق التابعة لوزارة الصحة، وهم يجدون صعوبة أكبر في الدفع في العيادات الخاصة. ويعتمد السكان بكثرة على الأونروا في الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية. وازداد أيضاً الطلب على الخدمات الصحية التي تقدمها الأونروا بسبب تراجع خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها وزارة الصحة والنقص المزمن في الأدوية واللوازم الطبية في الصيدلية المركزية للوزارة.

١٩ - وتبلغ نسبة وفيات الأمومة في الأرض الفلسطينية المحتلة ٢٥ (٢٠ في الضفة الغربية و ٣١ في غزة) لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي، حسب وزارة الصحة^(٣). ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات في الحفاظ على معدلات منخفضة لوفيات الأمومة ومنع الوفيات التي يمكن تجنبها، من قبيل: محدودية سبل الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية بالنسبة للنساء والأطفال؛ ومحدودية الكشف المبكر عن حالات تأخر النمو والإعاقة لدى الأطفال؛ وانعدام الجودة في الرعاية نتيجة الاكتظاظ في المستشفيات؛ وعدم كفاية المعدات واللوازم؛ وإخراج الأمهات المبكر من المستشفيات بعد الولادة.

٢٠ - ويؤثر انعدام القدرة على التنقل والقيود المفروضة على السفر ورفض منح تراخيص السفر على قدرة الفلسطينيين على التماس الرعاية الصحية التي يحتاجونها وتحمل نفقاتها والحصول عليها. فخلال

(٣) دولة فلسطين، وزارة الصحة، "الاستراتيجية الصحية الوطنية ٢٠١٤-٢٠١٦".

الفترة المشمولة بالتقرير، ظل معدل قبول المرضى من الضفة الغربية الذين قدموا طلبات للحصول على تراخيص من السلطات الإسرائيلية للخروج من الأرض الفلسطينية المحتلة مستقرًا نسبيًا، في حدود ٨٠ في المائة^(٤). ومع ذلك، كان هناك انخفاض كبير عموماً في معدلات قبول التراخيص للخروج من غزة للأغراض الصحية. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بلغ معدل القبول ٥٥ في المائة^(٥). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت ١٢ ٦٩٨ مريضة طلبات للحصول على تصاريح السفر للخروج من قطاع غزة عبر نقطة التفتيش إيريز لتلقي علاج طبي متخصص في المرافق الطبية الفلسطينية الأخرى، والمستشفيات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وبدرجة أقل، في المستشفيات الإسرائيلية. ومن بين هذه الطلبات، تم الموافقة على ٦ ٩٨٦ طلباً (٥٥ في المائة)، ورفض ٢٨٦ طلباً (٢ في المائة)، وتلقى ٥ ٤٢٦ طلباً (٤٣ في المائة) ردوداً متأخرة بعد فوات مواعيد المرضى مع المستشفيات. وكان معدل الموافقة على الطلبات المقدمة من المريضات أعلى منه بالنسبة للمرضى من الذكور: ففي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى آب/أغسطس ٢٠١٧، تم الموافقة على ٥٧,٢ في المائة من الطلبات المقدمة من النساء، مقارنة بنسبة ٤٩,٧ في المائة بالنسبة للرجال. وطُلب من ١٦٤ مريضة على الأقل الخضوع للاستجواب الأمني الإسرائيلي كشرط مسبق للنظر في طلباتهن خلال عام ٢٠١٧.

٢١ - وفي حين يُعفى جميع سكان قطاع غزة من رسوم خدمات الرعاية الصحية بموجب القرار الرئاسي المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، فإن المرضى المحتاجين إلى إحالات طبية إلى خارج القطاع ظلوا يتضررون من بطء الإجراءات منذ منتصف أيار/مايو ٢٠١٧، حيث تراجع عدد الإحالات وتباطأت عملية إصدار السلطات المختصة في رام الله لوثائق التغطية المالية لغزة. وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، تم إصدار ١ ٢٩٧ وثيقة إحالة للمرضى من غزة. ويقل ذلك بمقدار ٤٠ نقطة مئوية عن المتوسط الشهري المسجل في الربع الأول من عام ٢٠١٧ (٢ ١٤٩) وبمقدار ٣٤ نقطة مئوية عن الشهر المقابل من عام ٢٠١٦.

٢٢ - واستجابة لذلك، واصلت الأمم المتحدة جهودها لتحسين خدمات الرعاية الصحية. وظلت الأونروا هي الجهة الرئيسية التي تقدم خدمات الرعاية الصحية الأولية للاجئين الفلسطينيين، وهي تشغل ٢٢ مركزاً صحياً في غزة و ٤٢ مركزاً في الضفة الغربية. وفي غزة، وخلال الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وتموز/يوليه ٢٠١٧، أجريت ١ ٨٩٣ ٠٣٠ استشارة طبية للاجئين الفلسطينيين، كانت نسبة ٦٠ في المائة منها للنساء. وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، أجريت ٥٠٣ ٥٤٥ استشارة طبية، كانت نسبة منها ٦١ في المائة للنساء. وقدمت الأونروا أيضاً خدمات طبية بواسطة عياداتها المتنقلة الطارئة لما يقرب من ٢٦ ٠٥٠ امرأة مُقيمة في مناطق مختلفة من المنطقة جيم.

٢٣ - ولا تزال الرعاية الصحية للأم والطفل تشكل عنصراً أساسياً من عناصر المساعدة. ففي غزة، قدمت الأونروا المساعدة إلى ٣٦ ٧٥٠ من النساء الحوامل المسجلات حديثاً، والرعاية السابقة للولادة إلى ٤٣٦ ٤٤٥ امرأة، والرعاية بعد الولادة إلى ٣٢ ٥٥٨ امرأة. وكانت نسبة ٩٨ في المائة من جميع الحوامل قد قمن بما لا يقل عن أربع زيارات إلى المراكز الصحية التابعة للأونروا أثناء فترة حملهن. وبغية الحد من وفيات المواليد والعمل بممارسات سليمة قائمة على الأدلة لإنقاذ الأرواح عند الولادة، ساعدت

(٤) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت منظمة الصحة العالمية برصد وتحليل فرص حصول النساء على خدمات الرعاية الصحية من خلال دراسة البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، للتصاريح الخاصة بالمرضى الذين يطلبون الذهاب إلى المرافق الطبية الواقعة خارج قطاع غزة والضفة الغربية، في القدس الشرقية وفي أماكن أخرى.

(٥) منظمة الصحة العالمية، "Health access for referral patients from the Gaza Strip"، التقرير الشهري، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

منظمة الصحة العالمية على استحداث مجموعة الرعاية الأساسية الأولية المبكرة في غزة، مما جعل من الأرض الفلسطينية المحتلة أول موضع في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط تنفذ هذه المجموعة. وقد استفاد نحو ١٠٠ ٣٤ امرأة ومولود من هذه الخدمات في مستشفيات وزارة الصحة. وبالإضافة إلى ذلك، استحدث المعهد الوطني الفلسطيني للصحة العامة، بدعم من منظمة الصحة العالمية، سجلاً إلكترونياً لصحة الأم والطفل، وقائمة مرجعية تفاعلية معدة خصيصاً لهذا الغرض وتيسّر جمع البيانات واستخدامها لتوجيه التدخلات القائمة على الأدلة لتحسين نوعية الخدمات. وتم تشغيل السجل الإلكتروني في ٧٧ عيادة للرعاية الصحية الأولية في خمس مقاطعات بالضفة الغربية. ولمعالجة قلة فرص الحصول على خدمات رعاية جيدة النوعية للمواليد في المنطقة جيم من الضفة الغربية، زودت اليونيسيف وزارة الصحة بثلاث عيادات متنقلة ستخدم ١٠ ٠٠٠ طفل ومقدمي الرعاية لهم. وتقدم مجموعة من خدمات الرعاية الصحية الأولية الأساسية، تشمل توفير الأدوية للأمراض الحادة وخدمات الرعاية الصحية للأم والطفل. وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتدريب حوالي ١ ١٠٨ نساء من ٢٣ منطقة بالقرب من محافظتي بيت لحم والخليل في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والمسائل المتصلة بالعنف الجنسي والجنساني.

٢٤ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال برنامجه لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، تقديم خدمات الرعاية الصحية في القدس الشرقية إلى الأسر المعيشية التي تعيلها إناث والتي تفتقر إلى التأمين الصحي الرسمي. ومن خلال هذا البرنامج، استفادت ٥ ٠٦٥ مريضة من المستشفيات الفلسطينية الثلاثة الموجودة في القدس الشرقية. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لمنظمات أهلية ومنظمات نسائية من أجل تعزيز مشاركتها في تقديم المساعدة الإنسانية. وفي المنطقة جيم، استفادت نحو ٣٠ امرأة، منهن نساء ذوات إعاقة، من المشورة والخدمات القانونية والنفسية والاجتماعية. وفي غزة، تلقت نحو ٥٠ امرأة ذات إعاقة تدريباً لتعزيز استعدادهن البدني والنفسي لحالات الطوارئ.

جيم - التمكين الاقتصادي وسبل العيش

٢٥ - لا تزال النساء، بما فيهن الشبابات، تواجهن تحديات خطيرة ترتبط بالتمكين الاقتصادي وانعدام الأمن. ففي غزة، تعطلت أزمة الكهرباء وآثارها، المبيّنة تفاصيلها أعلاه، الحياة اليومية بشكل كبير وتؤثر بشكل مفرط في النساء والفتيات اللواتي يتحملن معظم مسؤوليات الأسرة في المجتمع الفلسطيني. وتؤدي مسؤوليات الرعاية الثقيلة وقلة فرص الحصول على المياه والكهرباء إلى الحد من قدرة المرأة على مزاوله أنشطة مدرة للدخل أو تخصيص الوقت الكافي لاحتياجاتها الخاصة.

٢٦ - ولم يحدث أي تحسّن في معدلات انعدام الأمن الغذائي لدى الأسر الفلسطينية منذ صدور التقرير السابق. فوفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة، تعاني من انعدام الأمن الغذائي نسبة ٤٦ في المائة من الأسر الفلسطينية في قطاع غزة ونسبة ١٧ في المائة من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية. أما في الضفة الغربية، فإن انتشار انعدام الأمن الغذائي بين الأسر المعيشية التي تعيلها إناث فهو أعلى بنسبة ١٠ نقاط مئوية من الأسر المعيشية التي يعيّلها ذكور، في حين أنه أعلى بـ ٣ نقاط مئوية في قطاع غزة. وعند تصنيف انعدام الأمن الغذائي بحسب نوع الجنس، ينبغي النظر في معدل انتشاره إلى جانب المعلومات المتاحة عن المساعدة التي تتلقاها الأسر المعيشية. ويزيد متوسط قيمة الدعم الإجمالي الذي تلقتة الأسر المعيشية التي تعيلها إناث على ٣٠ في المائة عن النسبة التي حصلت عليها الأسر المعيشية التي يعيّلها ذكور.

٢٧ - ولا يزال معدل مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة من بين أدنى المعدلات في المنطقة، حيث يبلغ ١٩,١ في المائة^(٦). وفي حين ازدادت مشاركة الإناث في سوق العمل خلال السنوات القليلة الماضية، كانت معدلات البطالة أعلى بين النساء من الرجال. ففي الربع الثاني من عام ٢٠١٧، ارتفع معدل البطالة بين النساء بشكل مذهل حيث بلغ ٧١,٥ في المائة في غزة وبلغ ٣٦,٢ في المائة في الضفة الغربية^(٧). وظلت الفجوة قائمة في الأجور بين الجنسين، حيث بلغ متوسط الأجر اليومي للنساء الفلسطينيات ٨٣ شيقلاً إسرائيلياً جديداً مقابل ١١٤ شيقلاً للرجال^(٨). واستمر معدل البطالة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٢٤ سنة في الارتفاع، ليصل إلى ٤٦,٣ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠١٧، وبلغ معدلا البطالة بين الشباب ٣٨,٣ في المائة و ٧٢,٧ في المائة بين الشباب^(٩). وفي حين أن النساء الفلسطينيات الباحثات عن عمل لديهن عموماً مستويات عالية نسبياً من التعليم بالمقارنة مع نظرائهن من الذكور ومع النساء في بلدان نامية أخرى، فإن تلك المؤهلات، كما ذكر سابقاً، لم تُترجم إلى مستويات أعلى من العمالة. وفي ظل هذه الخلفية، واصلت كيانات الأمم المتحدة إعطاء الأولوية لمبادرات تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وتحسين الأمن الغذائي وسبل العيش في برامجها.

٢٨ - ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومركز التجارة الدولية تشغيل "شباك وحيد" في رام الله كمركز شامل للخدمات لتحسين فرص الحصول على الفرص الاقتصادية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تديرها النساء الفلسطينيات. ويوفر هذا الشباك الوحيد مجموعة من الخدمات لصاحبات الأعمال التجارية والمشاريع الناشئة، بما في ذلك الخدمات المرتبطة بتنمية الأعمال التجارية وتنمية القدرات وتيسير التجارة والحصول على رأس المال أو التمويل ودعم الإنتاج. وواصلت منظمة الأغذية والزراعة توفير التدريب والإرشاد لتعزيز قدرة محليها للبيع بالتجزئة في شمال الضفة الغربية وجنوبها، اللذين يقومان بتسويق منتجات زراعية من أكثر من ١٥ تعاونية نسائية ورباطتين نسائيتين، يبلغ مجموع عددهما ٧٠٠ عضو. وعلاوة على ذلك، دعمت المنظمة ٢٠ تعاونية نسائية دعماً مباشراً لتسجيل العلامات التجارية لمنتجاتها بنجاح، وتلقت ١٥ تعاونية نسائية تدريباً متخصصاً في مجال التسويق. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المساعدة التقنية إلى ٤٣ مؤسسة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة تقودها نساء في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقدمت مساعدة مالية إلى ٣٤ مؤسسة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة تقودها نساء. ومن بين تلك المؤسسات الـ ٤٣ المستهدفة، أبلغت ٣٥ عن زيادة مبيعاتها منذ بداية البرنامج في عام ٢٠١٥، بمعدل قدره ٤٢,٨ في المائة.

٢٩ - ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال برنامجه لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، إنشاء ١٧٤ مؤسسة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة تقودها نساء في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبالإضافة إلى ذلك، تم توظيف ٦٤٠ امرأة من خلال أنشطة التوظيف، وحصلت ٢٢٥ امرأة على مجموعات لتنمية القدرات لدعمهن في مساعيهم الاقتصادية، وتم دعم ٣٥ امرأة في الوصول إلى الأسواق الخارجية المتصلة بتجهيز الأغذية والمنسوجات والصناعات الخفيفة. ووفقاً لتقييم أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أعلن أكثر من ٨٥ في المائة من النساء اللواتي أجريت مقابلات معهن أن تدخلات تنمية القدرات قد عززت كفاءتهن ونجاح مشاريعهن. وأفاد نحو ٨٠ في المائة من النساء بتحسّن قدرتهن

(٦) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "اليوم الدولي للمرأة لعام ٢٠١٧"، بيان صحفي، ٧ آذار/مارس ٢٠١٧.

(٧) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الثاني (نيسان/أبريل - حزيران/يونيه) ٢٠١٧"، بيان صحفي، ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(٨) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "اليوم الدولي للمرأة لعام ٢٠١٧".

(٩) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الثاني (نيسان/أبريل - حزيران/يونيه) ٢٠١٧".

التفاوضية داخل الأسرة وتحسن العلاقات في مجتمعهن المحلي. وعلاوة على ذلك، أبلغت النساء عن حدوث تغيرات إيجابية في قدرتهن على التنقل ووصولهن إلى السوق وقدرتهن على بيع المنتجات.

٣٠ - وصرفت إدارة التمويل البالغ الصغر التابعة للأونروا ١ ٦٩٣ قرصاً، قيمتها ١٨٠ ٨٨٣ دولاراً للنساء (٤٤ في المائة من مجموع عدد القروض)، وكانت القروض المقدمة إلى الأسر المعيشية هو نوع القروض الأكثر شيوعاً. ومعظم القروض مخصصة لأنشطة كسب الرزق ودعم قدرة هؤلاء النساء وأسرهن على الصمود. والغرض من برنامج التمويل البالغ الصغر هو التغلب على الحواجز التي تحول دون الحصول على التمويل عن طريق اشتراط متطلبات أدنى من النظام المصرفي الرسمي وتحديث محفظة منتجاته بانتظام.

٣١ - وساعد برنامج الأونروا لإيجاد فرص العمل على توظيف ١٦ ٣٢٣ لاجئاً، منهم ٢٤,٤ في المائة من النساء. وتتطلب معظم الوظائف التي يوفرها البرنامج عمالة غير ماهرة؛ غير أنه بسبب الحواجز الاجتماعية والثقافية، لا يزال البرنامج يجد مصاعب في إيجاد وظائف مقبولة ثقافياً للمرأة غير الماهرة. ومن خلال برنامج للتوعية المجتمعية، يشمل التدريب والتوظيف، تهدف مبادرة الأونروا الخيرية إلى زيادة الفرص المتاحة للشابات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت ٨١٧ شابة من خريجي برنامج القيادات النسائية الشابة^(١٠) تدريباً على المهارات المهنية واستفادت ٢٣٥ من عمل لمدة ثلاثة أشهر في القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني. وتمكّن ما يقرب من ٢٥ في المائة من الخريجات من الحصول على عمل بعد الانتهاء من التدريب والإدماج المهني.

٣٢ - وواصلت كيانات الأمم المتحدة توفير شبكات الأمان الاجتماعي للنساء اللائي يعانين من أوضاع هشّة. ومن أجل دعم سبل معيشة المرأة في الزراعة المستدامة وتعزيز قدرتها على الصمود، دعمت المنظمة ١٦ مزارعة في الضفة الغربية من خلال إنشاء صهاريج لجمع مياه الأمطار و ١٢ امرأة راعية من خلال إصلاح صهاريج المجتمعات المحلية لاستخدامها في تربية الماشية، وسهلت إصلاح الأراضي لأجل خمس مزارعات. وقدم البرنامج الإنمائي المساعدة الاقتصادية إلى ٢٢ أسرة معيشية تعيلها نساء في انتظار جمع شمل أسرهن في القدس الشرقية. وتمكّن هذه المساعدة أفراد الأسرة، ولا سيما النساء، من اكتساب مهارات مدرة للدخل في انتظار لم الشمل. وواصلت الأونروا تنفيذ برنامج شبكة الأمان الاجتماعي الذي استفادت منه ٢ ٥٥٨ أسرة تعيلها إناث في غزة (٣٤ في المائة من مجموع عدد الأسر المعيشية المستهدفة) و ٢ ٥٥٨ أسرة تعيلها إناث في الضفة الغربية (٣٤ في المائة من العدد الإجمالي للأسر المعيشية).

٣٣ - ومن خلال التوزيع العام للغذاء والقسائم، أمّن برنامج الأغذية العالمي زيادة استهلاك الأغذية والتنوع الغذائي لـ ٤٩٠ ٠٠٠ مستفيد، منهم ٢٤٢ ٥٠٠ من النساء. ولزيادة الوعي بالممارسات التغذوية السليمة والملائمة، نظم البرنامج ٢٤ دورة بشأن التغذية، حيث استفادت من التدريب ٢ ٩٥٣ امرأة تعاني من انعدام الأمن الغذائي و ٩٩١ رجلاً يعانون من انعدام الأمن الغذائي واستفادوا من برنامج القسائم الذي يضطلع به برنامج الأغذية العالمي في غزة. وتمكّن قسائم الغذاء التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي المستفيدين وتساعدتهم على تديير احتياجات أسرهم المعيشية حيث يكون لديهم حرية اختيار السلع الغذائية التي يريدون شراءها. واستناداً إلى رصد برنامج الأغذية العالمي، تتخذ النساء في ٩٢ في المائة القرار بشأن استخدام القسائم وأنواع السلع الغذائية للاستفادة منها؛ وبالمقارنة، فإن نسبة ٤ في المائة من القرارات يتخذها الرجال فقط ونسبة ٤ في المائة هي قرارات مشتركة.

٣٤ - وواصلت منظمة العمل الدولية تشجيع التعليم في مجال مباشرة الأعمال الحرة بالتعاون مع وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم العالي، وفي الوقت ذاته تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين الشابات

(١٠) أنهت المشاركات في برنامج القيادات النسائية الشابة دراساتها ونلتن شهادات جامعية.

والنساء. وساعدت منظمة العمل الدولية التعاونيات بتوفير التدريب لمجموعات الأعمال النسائية، مع إيلاء اهتمام خاص لإدماج النساء في التعاونيات القائمة وإنشاء تعاونيات جديدة للنساء فقط وإدارة التعاونيات. وفي غزة، دعمت منظمة العمل الدولية بناء القدرات ووضع خطط الأعمال التجارية للتعاونيات القائمة، بما في ذلك الجمعية التعاونية للتوفير والتسليف في غزة التي تضم ٤٧٠ امرأة عضواً وتسعى إلى تمكين المرأة من خلال توفير رؤوس الأموال. وقامت المنظمة بتدريب ٦٠ موظفة في وزارات الزراعة والاقتصاد الوطني والصحة على صحة الحيوان وسلامة الأغذية لتعزيز قدرة الحكومة على تنفيذ تدابير الصحة والصحة النباتية. وبدعم من منظمة الأغذية والزراعة، انضمت أربع نساء أيضاً إلى برنامج جديد للحصول على درجة الماجستير في التكنولوجيا الحيوية والتنمية الريفية.

دال - سيادة القانون والعنف ضد المرأة

٣٥ - لأوجه التفاوت الهيكلي والفقر والتمييز تأثير كبير في فرص وصول النساء والفتيات إلى العدالة والأمن. فعلى الرغم من وجود قوانين تدين العنف ضد المرأة، فإن الاختصاص المحدود للسلطات الفلسطينية يحد من إنفاذها في بعض المناطق. وتعرض النساء الفلسطينيات لمستويات عالية من العنف الجنساني ويخضعن، بشكل مباشر وغير مباشر، لعنف سياسي واجتماعي وليس أمامهن سوى فرص ضئيلة في الحصول على المياه والكهرباء والسكن والأراضي والممتلكات وفرص العمل والتعليم العالي والرعاية الصحية، بما فيها الرعاية الصحية لحديثي الولادة^(١١). وقد تفاقمت بشكل كبير مستويات الضائقة النفسية الاجتماعية، التي كانت مرتفعة بالفعل بين سكان غزة نتيجة للنزاع، وستظل تتطلب تقديم الدعم المتخصص، وخاصة للأطفال والمراهقات والنساء.

٣٦ - وتواجه الجهود الرامية إلى الوفاء بواجب منع العنف ضد المرأة في المنطقة جيم والقدس الشرقية قيوداً شديدة بسبب عدم قدرة السلطات الفلسطينية على الوصول إلى السكان. كما أن الانقسام السياسي بين السلطة الفعلية في غزة والسلطة الفلسطينية يعيق تطبيق القانون. ولا تزال المرأة الفلسطينية تجد مصاعب خاصة في الوصول إلى العدالة، بما في ذلك القوانين التي تميّز على أساس نوع الجنس، ولا سيما في ما يتعلق بالميراث وحضانة الأطفال وغير ذلك من قضايا الأحوال الشخصية؛ وقلة معرفة المرأة بحقوقها الإنسانية وما يتصل بها من إجراءات؛ والتبعية الاقتصادية؛ والضعف الاجتماعي والوصم.

٣٧ - ولا يزال العنف الجنساني بجميع أشكاله، بما في ذلك العنف الجنسي وعنف العشير والزواج القسري، من الشواغل الرئيسية المتعلقة بالحماية والصحة. وفي غزة، يسهم الفقر وانعدام الفرص الاقتصادية في العنف المرتكب ضد المرأة^(١٢). ومما يستتبعه تفشي الإفلات من العقاب على العنف ضد المرأة أن مرتكبي أعمال العنف نادراً ما يواجهون عقوبات قانونية أو جنائية أو اجتماعية، هذا إن حدث فعلاً. وعلاوة على ذلك، لا يعتبر العنف ضد المرأة في إطار الزواج جريمة في القانون المدني، كما أنه في قانون الأسرة البارز في غزة والأعراف الاجتماعية السائدة تعطى الأولوية لحفظ آصرة الزواج على حقوق الضحايا. وتظهر نتائج الدراسات الاستقصائية ما "للشرف" من قيمة كبيرة، حيث يعتقد ٤٧ في المائة

(١١) صندوق الأمم المتحدة للسكان وجمعية الثقافة والفكر الحر، "حماية في مهبط الريح: أوضاع وحقوق الفتيات والنساء النازحات أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

(١٢) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "Navigating through shattered paths: NGO service providers and women survivors of gender-based violence – an assessment of GBV services in Gaza"، ورقة بحث، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

من الرجال و ٣٨ في المائة من النساء أن النساء والفتيات يستحقن العقاب من أسرهن عندما يظنُّ أن "الشرف" قد انتهك. وأشارت نسبة ٣٥ في المائة من الرجال و ٢٢ في المائة من النساء أيضاً إلى أن جرائم القتل دفاعاً عن "الشرف" ينبغي ألا يعاقب عليها القانون^(١٣). وبالإضافة إلى ذلك، يعتقد ثلث الرجال وربع النساء الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية أن بعض العنف ضد المرأة له ما يبرِّره، وتعتقد أغلبية الرجال والنساء أنه ينبغي للمرأة أن تتسامح مع هذا العنف. وبسبب هذه المعتقدات جزئياً، لا تلتزم المساعدة إلا نسبة ٠,٧ في المائة من الناجيات نتيجة لعدم وجود خدمات سرّية ورؤوفة وبسبب الخوف من الوصم والانتقام^(١٤). ويلزم بذل الجهود للتصدي لهذه المعتقدات السلوكية، إضافة إلى الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون والحماية القانونية وإمكانية وصول المرأة إلى العدالة.

٣٨ - وقد ساعد برنامج سيادة القانون المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الحكومة على تعزيز الإطار القانوني عن طريق تحسين قدرة مؤسسات العدالة والأمن على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الهياكل والخدمات. وافتتح في رام الله في عام ٢٠١٧ مركز متكامل للنساء ضحايا العنف. وأطلقت الاستراتيجية الجنسانية للشرطة المدنية في شباط/فبراير ٢٠١٧، وهي أول استراتيجية جنسانية تضعها قوة شرطة في منطقة الدول العربية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ارتفع عدد المدعين العامين المتخصصين الذين يعنون بقضايا حماية الأسرة إلى ٢٦، مقابل ١٥ في الربع الأول من عام ٢٠١٤، عندما تم التعرف على أول مدعين عامين متخصصين. وتم تعزيز الشراكة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمجلس الأعلى للقضاء، وأعلن رئيس المحكمة العليا عن نية المحكمة الخاضعة لاختصاص المجلس ضمان توفير الخبرة المتخصصة المتصلة بالعنف ضد المرأة في القضايا على جميع مستويات المحاكم. وأعلن رئيس القضاة أيضاً زيادة في عدد القضاة الذين يبتون في قضايا العنف ضد المرأة من ١٢ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى ٢٩ في أيار/مايو ٢٠١٧. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٧، تلقت قرابة ١٣ ٠٠٠ امرأة و ١ ١٠٠ فتاة في الضفة الغربية مساعدة قضائية، شملت التمثيل والمشورة والوساطة والتوعية والتدريب.

٣٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعلن صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركاؤه عن وجود ١٢ ٦٠٦ حالة من حالات العنف الجنساني. ومن بين هذه الحالات، أسفرت أكثر من ١٠ ٠٠٠ حالة عن تقديم نوع واحد أو أكثر من أنواع المساعدة النفسية الاجتماعية والصحية والقضائية. وأنشأت الأمم المتحدة وشركاؤها ثلاثة مسارات للإحالة المحلية تشمل تحالفات تضم ٧٧ من مقدمي الخدمات الصحية والنفسية الاجتماعية والقانونية وخدمات المأوى. وبالإضافة إلى ذلك، شارك ١٧ ٨٠٢ من النساء والرجال على مستوى المجتمع المحلي، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، في جلسات توعية بالعنف الجنساني.

٤٠ - وفي غزة، قدمت اليونيسيف، بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية وشركاء آخرين، خدمات الدعم النفسي الاجتماعي إلى ٩٦٥ ٤ طفلاً (٥٢ في المائة منهم من البنات)، وخدمات حماية الطفل إلى ٩٨٦ ٥ طفلاً (٤٧ في المائة منهم من الفتيات). وبالإضافة إلى ذلك، تم التعرف على ٢٧ فتاة و ٧٦ امرأة كن بحاجة إلى دعم نفسي اجتماعي من خلال رصد حالتهن وأُحلن إلى الدوائر المناسبة. وفي

(١٣) شيرين الفقي وغاري باركر وبرايين هيلمان، المحرّرون، فهم هويات الرجال الجنسانية: نتائج من الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مصر ولبنان والمغرب وفلسطين) (القاهرة وواشنطن العاصمة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة Promundo، ٢٠١٧).

(١٤) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مسح العنف في الأرض الفلسطينية، ٢٠١١"، آذار/مارس ٢٠١٢.

غزة، تم التعرف على ٨٢ فتاة و ٦٢ امرأة ذات إعاقة وأُحِلن للحصول على الدعم، في حين تم التعرف على ٥١ امرأة مسنة و ١٤ امرأة من ضحايا العنف الجنساني وأُحِلن للحصول على الدعم من خلال الأفرقة العاملة المعنية بالإعاقة والعنف الجنساني.

٤١ - وأنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركاؤه فضاءين آمنين جديدين للنساء والفتيات، امتثالا لنظام الإحالة الوطني للنساء ضحايا العنف في مدينة قلقيلية وفي مدينة الخليل القديمة بالضفة الغربية، بينما واصل دعم وتشغيل وتطوير فضاء آمن في مخيم جباليا في قطاع غزة. وعقد الشركاء المنفذون لصندوق الأمم المتحدة للسكان ٣٦٥ جلسة للتوعية بموضوع الحماية من العنف الجنساني والوقاية منه، استفاد منها ٤٥٧ ٦ من أفراد المجتمع المحلي ووفرت ٩٠٠ مجموعة لوازم صحية نسائية للناجيات من العنف الجنساني.

٤٢ - وواصلت الأونروا تشغيل نظام لخدمات إحالة ضحايا العنف الجنساني في غزة والضفة الغربية، يوفر الخدمات للاجئين الفلسطينيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم التعرف على ١٤٠٤ من حالات العنف الجنساني في غزة. وفي الضفة الغربية، تعرفت الأونروا على ٢٨٤ حالة وأحالت ٢٩ حالة إلى مقدمي خدمات آخرين، من بينهم مؤسسات حكومية - مثل وزارة الصحة، من أجل الحصول على الرعاية الطبية المتخصصة، ووزارة التنمية الاجتماعية، من أجل الحصول على الحماية والمساعدة المالية - ومنظمات غير حكومية.

هاء - تقاسم السلطة وصنع القرار

٤٣ - لئن كانت المرأة تشارك في بعض مجالات الحياة السياسية، فإنها لا تزال ممثلة تمثيلا ناقصاً في كل من مناصب صنع القرار التي تُشغَل بالانتخاب والتعيين. فالنساء لا يمثلن سوى ١٢,٨ في المائة من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني^(١٥). وخلال المؤتمر السابع لحركة فتح (الحزب السياسي الحاكم في الضفة الغربية)، كانت من بين الأعضاء الـ ١٩ المنتخبين في المجلس المركزي لفتح امرأة واحدة فقط. وفي الحكومة الحالية، تشغل المرأة منصبين وزارين فقط: وزيرة السياحة ووزيرة شؤون المرأة. وبالمثل، تبين أحدث البيانات المتاحة، المستمدة من عام ٢٠١٥، أن النساء لا يمثلن سوى نسبة ٥,٨ في المائة من السفراء الفلسطينيين، و ١٧,٢ في المائة من القضاة، و ١٦,٧ في المائة من المدعين العامين، و ٢٢,٥ في المائة من المحامين. وعلى الرغم من أن النساء يشغلن ما يقرب من ٤٢,٦ في المائة من وظائف القطاع العام، فإنهن يملن إلى احتلال الطرف الأدنى من التسلسل الهرمي لصنع القرار. وعلى سبيل المثال، لم تشغل النساء سوى نسبة ١١,٧ في المائة من المناصب المصنفة برتبة مدير عام^(١٦).

٤٤ - وسعت كيانات الأمم المتحدة إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها في هذه المناصب من خلال عدة مبادرات. فقد واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم المساعدة التقنية إلى ٢٠ امرأة من أعضاء المجالس المحلية في الضفة الغربية، ساعدن بدورهن، بفضل عملهن مع المجتمعات المحلية وقادة المجتمعات المحلية، على إعداد وتنفيذ تسع مبادرات مجتمعية تقودها نساء. وركزت المبادرات على التعبير عن احتياجات المرأة داخل المجتمع المحلي للتشجيع على اتخاذ قرارات جامعة ومراعية للفوارق بين الجنسين

(١٥) معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت ووزارة شؤون المرأة في دولة فلسطين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ”بناء روابط: نحو

استراتيجيات وسياسات متكاملة لتمكين النساء الفلسطينيات“، ٢٠١٣.

(١٦) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ”اليوم الدولي للمرأة لعام ٢٠١٧“.

في المجلس المحلي. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم للمرأة في اكتساب وعيها بالحقوق في سياق الانتخابات المحلية في محافظتي طوباس وقليلية بالضفة الغربية. وقد وصلت أصداء هذه المبادرة إلى أكثر من ٨٠٠ امرأة، تم تشجيعهن على المشاركة بنشاط في صنع القرار. ونتيجة لذلك، أنشئ منتديان نسائيان لتيسير زيادة سبل التعارف والتنسيق بين النساء وبناء قدرتهن على الدفاع عن حقوقهن. وواصل برنامج الأغذية العالمي تعزيز ودعم مشاركة المرأة النشطة في اللجان المحلية التي تساعد على تنفيذ برامجها للمساعدة. ومن خلال اللجان المحلية، حرص برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه من المجتمع المدني على أن تضطلع المرأة بدور قيادي في إدارة توزيع الأغذية والتحقق من صحة المستفيدين.

٤٥ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون الوثيق مع مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، يوماً مفتوحاً بشأن المرأة والسلام والأمن في دولة فلسطين، شمل مشاركة المنسق الخاص ومسؤولين كبار من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمات حقوق المرأة ومنظمات حقوق الإنسان وزعماء سياسيين ومنظمات دولية. وفي أثناء اليوم المفتوح، وجه المشاركون الانتباه إلى طائفة متنوعة من الشواغل والأولويات الملحة، بما فيها حقوق اللاجئين، وأثر المستوطنات، والحالة الاجتماعية والاقتصادية للنساء والفتيات في غزة والقدس، وحالة وحقوق النساء المسجونات من قبل إسرائيل. وفي إطار موضوع اليوم المفتوح، جرى التشديد على مشاركة المرأة في عملية المصالحة، وكذلك على التزام الأمم المتحدة بإعطاء الأولوية لبرنامج المرأة والسلام والأمن في الأرض الفلسطينية المحتلة.

واو - التطوير المؤسسي

٤٦ - إنه لا سبيل إلى إقامة مجتمعات سلمية عادلة تحضن الجميع، على النحو الذي يدعو إليه الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، بدون سياسات وإجراءات تراعي المنظور الجنساني. والتطوير المؤسسي الشامل عنصر أساسي لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، وينبغي لهذا التطوير أن يعزز قدرة المرأة على تولي دور قيادي في الجهود التي تُبذل في مجالات التنمية والعمل الإنساني والسلام والأمن، من جميع جوانب هذه الجهود، وقدرتها على المشاركة في تلك الجهود.

٤٧ - ولقد نفذت كيانات الأمم المتحدة مجموعة من المبادرات لتعزيز الدور القيادي للمرأة ومشاركتها بصورة مؤثرة في جهود الإصلاح المؤسسي الطويلة الأمد. فعلى سبيل المثال، أطلقت اليونسكو، بالتعاون مع وزير العمل ووزير التربية والتعليم العالي والاتحاد الأوروبي، أول نموذج لتوقعات المهارات، وهو أداة لوضع توقعات كمية بشأن العرض والطلب على المهارات في سوق العمل الفلسطينية، لغرض إعداد المناهج الدراسية والبرامج التدريبية وسياسات العمالة. وستتيح الأداة المعلومات الضرورية للطلبات لكي يتخزن مساهن التعليمي.

٤٨ - وقدمت اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي دعماً مشتركاً لوزارة التنمية الاجتماعية في صياغة استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ لمعالجة أوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي التي تعاني منها المرأة وفئات أخرى. ومن العناصر الرئيسية في الاستراتيجية استحداثها نظاماً لإدارة الحالات في الضفة الغربية يمكن من القيام بالعمل الأساسي في توجيه الحالات استناداً إلى ما للمتعاملين من احتياجات ومواطن ضعف. وقدمت منظمة العمل الدولية الدعم في إنشاء ١١ لجنة فنية وتدريب أعضائها، ومنها لجنة معنية بالأمر الجنسانية، لإعداد ورقات سياساتية تدعم اعتماد نصوص معدلة

لتشريعات العمل. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، وقعت منظمة العمل الدولية ووزارة العمل اتفاقاً تنفيذياً لتقديم الدعم في إنشاء مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية، وهي مؤسسة مستقلة ستمكن من بدء تشغيل أول نظام للضمان الاجتماعي لفائدة العاملين في القطاع الخاص وأسره في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٤٩ - وقدمت اليونيسيف الدعم التقني والمالي من أجل وضع نظام لإدارة المعلومات المتعلقة بحماية الأطفال، بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية وعدد من الشركاء، وقد سُلم النظام إلى وزارة التنمية الاجتماعية في شباط/فبراير ٢٠١٧ ويستخدمه مقدمو الخدمات لتوثيق الحالات ومتابعتها. ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وزارة شؤون المرأة في استعراض الاستراتيجية الجنسانية الوطنية الشاملة لعدة قطاعات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، وفي وضع الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢. وركزت العملية على استيعاب أهداف التنمية المستدامة ضمن الاستراتيجية الطويلة الأمد للإصلاح المفضي إلى التغيير. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لوزارة شؤون المرأة في إدراج أولويات المساواة بين الجنسين في ١٢ استراتيجية قطاعية تتعلق بقطاعات التعليم والصحة والثقافة والشؤون الاقتصادية والعمل والزراعة والتنمية الاجتماعية والمياه والإسكان والعدالة والأمن والإدارة المحلية.

٥٠ - وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المساعدة التقنية إلى السلطة الفلسطينية، وهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني في الضفة الغربية وغزة، بما في ذلك المساعدة الموجهة في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي انضمت إليها دولة فلسطين في عام ٢٠١٤. وعملت مفوضية حقوق الإنسان عن كثب، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مع جميع أصحاب المصلحة لإعداد تقرير الدولة الطرف الأولي لدولة فلسطين عن تنفيذ الاتفاقية. وقدم التقرير إلى المفوضية في ٨ آذار/مارس ٢٠١٧ وستنظر فيه اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عام ٢٠١٨.

٥١ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، عقدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حلقة عمل إقليمية لتبادل المعلومات في عمان لتعزيز المعارف ومهارات الدعوة لدى منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالاتفاقية لحماية حقوق المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولتحسين القدرة التقنية للكيانات الحكومية فيما يتعلق بالنظام الداخلي للجنة. وحضر حلقة العمل حوالي ٥٠ مشاركاً، يمثلون ٢٠ منظمة فلسطينية غير حكومية من الضفة الغربية وغزة، فضلاً عن كيانات حكومية. واستعداداً لنظر اللجنة في تقرير دولة فلسطين، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بدعم من مفوضية حقوق الإنسان، جلسة محاكاة لممثلي الحكومة وهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

٥٢ - وكان عدد من المبادرات التي تدعمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وغيرها تهدف إلى بناء الدعم المؤسسي والقدرة على تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لدولة فلسطين للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. فعلى سبيل المثال، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تبادلاً إقليمياً للمعارف بين دولة فلسطين ومصر والعراق والأردن ولبنان وتونس بشأن تخطيط ورصد وتقييم خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، استفاد منها ٣٠ مشاركاً. وقد ساهم ذلك في تعزيز الشبكات والشراكات الإقليمية فيما يتعلق بجمع البيانات والدعوة.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٥٣ - لا تزال حياة الفلسطينيين وسبل عيشتهم وتمتع الفلسطينيين بحقوق الإنسان تتأثر تأثراً خطيراً بأكثر من ٥٠ عاماً من الاحتلال العسكري للأرض الفلسطينية من قبل إسرائيل، بما في ذلك إغلاق قطاع غزة لمدة ١٠ سنوات، فضلاً عن الانقسام السياسي الفلسطيني. ولا تزال النساء والفتيات يتأثرن بصورة غير متناسبة بالظروف السياسية غير المستقرة التي تخلق بصورة منهجية أوجه ضعف قائمة على نوع الجنس. كما أنهن يتعرضن لأشكال متعددة من العنف، بسبب استمرار الاحتلال العسكري وانتهاكات حقوق الإنسان وتزايد الأزمة الإنسانية، يزيدا حدة التقاليد المحافظة والأعراف الأبوية. كما أن محدودية حظوظ المرأة في الاستفادة من فرص العمل والدخل المالي المستدام، وتحملها حصة مضمّنة من مسؤوليات الرعاية، والتهميش المفروض عليها بسبب التفتت الجغرافي وما يتصل بذلك من قيود على الحركة، كل ذلك يزيد من تعرض المرأة للعنف، ويحد من فرص حصولها على الحماية واستفادتها من خدمات العدالة والأمن.

٥٤ - إن انضمام دولة فلسطين إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة خطوة هامة نحو زيادة الاعتراف بحقوق الإنسان المكفولة للمرأة. ومن الجدير بالثناء أن دولة فلسطين قدمت تقريرها الأولي إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ومن المقرر أن تنظر اللجنة في التقرير في دورتها السبعين المقرر عقدها في تموز/يوليه ٢٠١٨. وتضطلع السلطات الفلسطينية المعنية وحكومة إسرائيل بدور حاسم في القضاء على التمييز ضد المرأة وإعمال حقوق الإنسان المكفولة للمرأة، وضمان المساءلة، واحترام سيادة القانون ومشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتكافئة ومجدية في عمليات الحكم. وتُشجّع دولة فلسطين على التصديق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية باعتباره أداة للمساءلة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وهناك حاجة متزايدة إلى توافر البيانات والتحليلات الكمية والنوعية بشأن حالة المرأة الفلسطينية^(١٧)، والأثر الجنساني للاحتلال، وعدم إحراز تقدم في اتجاه سلام عادل ودائم. غير أن البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر، فضلاً عن التحليل الجنساني على نطاق أوسع، لم تستخدم حتى الآن استخداماً كافياً للاستفادة منها في التقارير ذات الصلة والإحاطات المتعلقة بحالة الشعب الفلسطيني المقدمة إلى الهيئات الحكومية الدولية الأخرى، بما فيها مجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في الخيارات المتاحة لتيسير المساهمات المباشرة من منظمات المجتمع المدني النسائية في المناقشات المتعلقة بالمواضيع ذات الصلة.

٥٥ - ويلزم تكثيف الجهود لتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة. وهناك حاجة إلى التركيز على أوجه الترابط بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل. ويتطلب ذلك تصميم تدخلات عملية تعزز الطلب على عمل المرأة مع الاستمرار في معالجة العوائق المؤسسية وعوائق السوق التي تعترض مشاركة المرأة في سوق العمل. فالنساء يدخلن قوة العمل بأعداد متزايدة، ولكنهن يواجهن عوائق عديدة على الرغم من تقدم مستوياتهن التعليمية. ومن الأمور الهامة التي يمكن البدء بها رفض القوالب النمطية الثقافية التي لا تقبل بعمل المرأة إلا في مجالات بعينها أو تفضل عملها في البيت، وتحديد الاحتياجات الحقيقية للمرأة عندما تسعى إلى الانضمام إلى القوة العاملة والعثور على عمل مستقر. ومن الضروري وضع سياسات اجتماعية قوية تلي تلك الاحتياجات، مثل رعاية الأطفال، وساعات العمل المرنة، والسياسات التي تدعم

(١٧) جرى العمل بإدراج هذه البيانات في التقارير السنوية التي يعدها الأمين العام منذ عقد الثمانينات من القرن العشرين عن حالة المرأة الفلسطينية والمساعدة المقدمة لها.

التوازن بين العمل والحياة الخاصة، وحملات التوعية العامة دعماً للمرأة العاملة^(١٨). وينبغي للمؤسسات الوطنية أيضاً أن تعالج غياب السياسات الإيجابية التي تشجع على توظيف المرأة. وينبغي لقوانين ولوائح العمل أن تعالج الثغرات القائمة فيما يتعلق بحق المرأة في العمل والحقوق المكفولة لها في سياق العمل من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع قطاعات القوة العاملة.

٥٦ - وينبغي دعم المؤسسات الوطنية في اعتماد نهج كلية إزاء التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. ويمكن تحقيق تحسن في جودة التعليم وجدواه من خلال اعتماد نهج أكثر استباقية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني والتعليم الشامل والمفضي إلى التغيير. ويمكن إعطاء الأولوية لصحة المرأة من خلال منظور للصحة العمومية لا يقتصر على صحة الأم والطفل بل يلبى أيضاً الاحتياجات الصحية للمرأة الفلسطينية بغض النظر عن سنّها وحالتها الزوجية.

٥٧ - ولا يمكن فصل الفهم الدقيق لأنماط ودوافع العنف القائم على أساس نوع الجنس عن تأثير السياق السياسي والإنساني والاقتصادي الشامل الناجم عن الاحتلال الذي طال أمده وعناصر الواقع السياسي الأخرى من حيث زيادة خطر التعرض للعنف لاعتبارات جنسانية. وبينما المعايير العالمية المتعلقة بالتصدي للعنف القائم على اعتبارات جنسانية تؤكد الحاجة إلى نظم وطنية فعالة تضمن الأمن والعدل والحماية للمرأة، فإن النساء الفلسطينيات يحرمن من هذه الضمانات في قطاع غزة وفي أجزاء من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. فالاحتلال الإسرائيلي يقيد بشدة من إمكانية النهوض بالحماية من خلال الأطر القانونية للتصدي للعنف القائم على اعتبارات جنسانية. وقد أدى تفتيت الأرض الفلسطينية المحتلة والإغلاق المفروض على غزة إلى عدم توفير الخدمات والقدرات والخبرات إلا في بعض المناطق. ويتعين على كيانات الأمم المتحدة مواصلة العمل من أجل تعزيز الخدمات المقدمة للناجيات من العنف القائم على اعتبارات جنسانية ومعالجة الثغرات القائمة في نوعية الخدمات وإمكانية الوصول إليها ودرجة استدامتها. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن تركز بقدر أكبر على توليد الدخل للناجيات من العنف وعلى توفير سكن مستقل يمكن أن تعيش فيه النساء الناجيات وأطفالهن دون التعرض للإيذاء. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أيضاً أن تدعم إضفاء الطابع المؤسسي على منع العنف والتصدي له، ولا سيما في المناطق الأكثر تضرراً من النزاع.

٥٨ - وينبغي لفريق للأمم المتحدة القطري للعمل الإنساني أن يواصل الاستفادة من الأساس الذي يستند إليه التركيز المعزز على القضايا الجنسانية (من الناحية التحليلية والبرنامجية والمؤسسية) في العمل الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن يضمن القدرة على تحديد الاحتياجات الجنسانية ذات الأولوية وتلبيتها ضمن الاستجابة للحالات الإنسانية. وينبغي للجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن تواصل العمل من أجل إحداث تحول في النهج والآليات الإنسانية لضمان الحماية الفعالة للنساء والفتيات وتمكينهن من الحصول على المساعدة في الأزمات الإنسانية، بما في ذلك مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومؤثرة وتوليها أدواراً قيادية في جميع مراحل العمل الإنساني، إضافة إلى توفير التمويل الكافي للعمل الإنساني المراعي للاعتبارات الجنسانية.

(١٨) انظر: ILO, *The Occupied Palestinian Territory: An Employment Diagnostic Study* (منظمة العمل الدولية، الأرض الفلسطينية المحتلة: دراسة تشخيصية للعمالة) (نُشر لاحقاً).

٥٩ - إن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإعمال حقوق الإنسان المكفولة لها، أمور أساسية في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام العادل والدائم والتنمية المستدامة في الشرق الأوسط. وثمة إطار معياري قوي على الصعيد العالمي بشأن المرأة والسلام والأمن، ترتبط به سياسات وخطط عمل إقليمية ووطنية تتضمن توجيهات إضافية بشأن تنفيذه. وينبغي أن تبذل السلطة الفلسطينية وجميع الجهات الفاعلة الأخرى جهوداً متواصلة للوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولتحقيق مبتغى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ألا يترك الركب وراءه أحداً.
